

## عقدت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي لم تحلّ سرّوع: على الدولة الاعتراف بدينها السيادي

عقدت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي لا تزال بلا حل. المشكلة الحقيقية تكمن في موضوع توزيع خسائر الدين العام والفجوة المالية في البنك المركزي بين الدولة ومصرف لبنان والمصارف والمودعين. هناك من يسعى الى انقاذ المصارف، والجماعة السياسية تسعى الى تبرئة الدولة، فيما يبدو ان المودع هو الضحية الاولى في هذه العملية



الخبير الاقتصادي المالي والمصرفي الدكتور جو سرّوع.

قبل الحديث عن حجم الخسائر وكيفية توزيعها، اشار الخبير الاقتصادي المالي والمصرفي الدكتور جو سرّوع لـ"الامن العام" الى امرين لا بد من التوقف عندهما، الاول يتعلق بضرورة اعتراف الدولة بالدين العام، والثاني معرفة الخسائر التي تكبدها المودعون.

■ ما هي العناصر الواجب توافرها لانجاح المفاوضات مع صندوق النقد الدولي للخروج من الازمة؟

□ يجب مراجعة خارطة الطريق لخطّة التعافي التي تضعها الحكومة لجهة التأكد من شموليتها وتكاملها، وتحديد افضلياتها من كهرباء، قضاء وحوكمة. في حين ان الاصلاح في المطلق ينتج مردودا ماليا من جهة، وترشيد الاكلاف وضبط الهدر ومحاربة الفساد من جهة اخرى، كذلك ارساء اسس وضوابط الادارة الرشيدة. ويشكل اصلاح القطاع العام مفصلا اساسيا يعلق عليه الصندوق اهمية قصوى، ويرتكز على اعادة هيكلة القطاع المصرفي والمالي والنقدي. وفي وقت اتخذ مصرف لبنان بعض الاجراءات، الا ان اعادة هيكلة المصارف المطلوبة تتعدى ما حصل الى الان، اذ ان اي اعادة هيكلة للمصارف معقولة وذات معنى، يجب ان تحدد حاجتها الى السيولة، وان تشير الى متى ومن اين ستأمن؟ كذلك يجب توضيح مصير ودائع الزبائن، ومتى سيتسنى لهم الوصول اليها وكيف؟ كذلك من المهم تحديد مدى تأثير اعادة هيكلة المصارف على الصناعة المصرفية والمالية في لبنان، لانقاذ الاقتصاد وتعافيه وتطويره. بالنسبة الى المصرف المركزي، السؤال الذي يفرض ذاته في هذا المجال، هل ان المعلومات المالية الحاضرة كافية لتحديد

### السوق السوداء وعمقها يفوق ما قد ظنه البعض

ما قد ظنه البعض. لذا، من البديهي توحيد سعر الليرة واستعادة المصرف المركزي لدوره في صناعة سوق سعر صرف العملة وادارة السياسة النقدية بما فيها التضخم. ان العلاقة بين اعادة السياسة النقدية للمصرف المركزي وتوحيد سعر الصرف، تشكل اهمية قصوى لتحقيق الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية لأي خطة تعاف وفه اقتصادي مرتقبة.

■ كيف يمكن الربط بين سياسة اقتصادية فاعلة واداء اقتصادي جيد، في حين لم تتوصل الجهات المعنية بعد الى تحديد الخسائر التي ستد في الخطة ومَن يتحملها؟

□ قبل الحديث عن حجم الخسائر، هناك امران

لا بد من التوقف عندهما، الاول يتعلق بضرورة اعتراف الدولة بالدين العام، والثاني معرفة الخسائر التي تكبدها المودعون اذ حصلوا ما يعود اليهم من ودائع على اسعار دولار تراوحت بين 1500 و2200 و3800 و3900 والان على سعر 8000 ليرة، حتى ان ما يحصلون بواسطة التعميم 161 يسجل في خانة الخسائر ايضا، اي ان المودعين خسروا ما بين 80 الى 90 في المئة من مدخراتهم. يضاف الى ذلك خسائر من نوع آخر تتمثل في اصول المصارف الممولة اساسا من الودائع وتبلغ 58 مليار دولار. في وقت كانت المصارف ولا تزال تحصل القروض الاستهلاكية والسكنية على سعر 1500 ليرة للدولار، كما تم بيع اصول بعض المصارف كالقروض مثلا مما حرم المودع تحصيل حقوقه، وهذا يسجل ضمن خانة الخسائر. بالاضافة الى الخسائر التي نتجت من تحرير 15 في المئة من الاحتياطي واستخدامه في الدعم. بمعنى ان كل ما اتخذ من اجراءات من دعم وغيرها كانت على حساب المودع، مما ادى الى تراجع الاصول الى 30 مليار دولار. فهل يجوز تحميل المودع المزيد من الخسائر، علما انه لا يمكن الحديث عن ودائع صغيرة او كبيرة، لان الصحيح هو ضرورة التمييز بين الودائع الشرعية وغير الشرعية. فما هو غير شرعي يجب ان يعتمدوا وسيلة لاسترجاعه، وما هو شرعي يجب ان يلتزموا كيفية دفعه. المودعون تكبدوا اكثر بكثير من طاقتهم من خسائر حتى الآن، لا يمكن ولا يجب ان يحملوا اكثر مما تحملوه. لا ينبغي في هذا الاطار ان ننسى موضوع الفائدة ومَن هو المستفيد الاكثر منها، علما ان المودع الصغير لم يستفد، لذا يجب التوجه مباشرة الى هؤلاء المستفيدين واتخاذ ما يلزم لتحميلهم جزءا من الخسائر. اما بالنسبة الى الدين العام وهو يمثل خسائر الدولة التي يجب اولا ان تعترف بها، وهذا لم يحصل الى الان. ان اعتراف الدولة بدينها السيادي والقرار المباشر بمسؤوليتها الكاملة تجاه هذا الدين، انطلاقا من تقرير مصير الامتناع DEFAULT عن دفع السندات الدولية التي صدرتها، من شأنه ان يرسل اشارة مهمة الى مسار الحلول المتوخاة. ◀

## شبح الخوف من الجرائم

تقترب الاوضاع المعيشية والاجتماعية بسبب الازمة الاقتصادية الخانقة نحو نقطة تهدد بانفجار، ربما لن يتمكن احد من السيطرة عليه. دلالات هذا التوجه الارتفاع الخطير في جرائم القتل والسرقة والسطو المسلح و"التشليح" للناس ليلا، في الشوارع العامة وحتى في الازقة، كما يحصل في الارجننتين، فالى اين يتجه لبنان اليوم؟ ارتفعت في الازقة الاخيرة، بشكل ملحوظ، وتيرة جرائم القتل وسرقة شقق سكنية وسيارات، واستخدام السلاح لايقاف السيارات وسرقة ركابها، والخلافات الفردية بسبب المال في كل المناطق، مما اثار موجة من الخوف لدى المواطنين الذين اتخذوا جانب الحذر من الخروج ليلا، وتجنب الاماكن التي تشكل بؤرا لمثل هذه الجرائم. المخاوف تتصاعد من انتشار اوسع ومكثف لمثل هذه الاعمال في ظل اوضاع مأزومة يعيشها المواطن، كذلك تعيشها كل القوى العسكرية المولجة بأمن المواطن. ربط الخبراء والعارفون عودة هذه الظواهر، بعد ان اختفت بشكل شبه كامل في الزمن الماضي، بتدري الاوضاع المعيشية، حيث يعاني لبنان اسوأ ازمة اقتصادية منذ عام 2017، وهو ما ادى الى ان تعيش غالبية المناطق في خوف، في ظل ارتفاع عدد المتسولين، واقتحام منازل بقوة السلاح، وارتفاع وتيرة عمليات النشل وسرقة السيارات، مما يدل على تفلت الامن وعدم اكثارات الجناة بالعواقب القانونية. وفق ما تظهره التقارير الامنية الصادرة عن القوى الامنية، شهد لبنان ارتفاعا كبيرا لمثل هذه الجرائم عام 2021، في ما يبدو ان الامور متجهة نحو الاسوأ مع بداية عام 2022.

يؤكد خبراء ان هذا الارتفاع هو النتيجة المتوقعة والطبيعية لازمة الاقتصادية التي تضرب البلاد، اضافة الى ارتفاع كبير في نسبة العاطلين عن العمل مقابل ارتفاع مواز في كلفة المعيشة. يأتي ذلك في وقت تخطت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر 70%، وستزداد هذه النسبة اذا ما استمر التدهور في الوضع الاقتصادي والنقدي. لقد فشل الاطراف السياسيون في البلاد في ايجاد مخرج لازمة. فحتى الحكومة الحالية التي وعدت بعرض خطة التعافي الاقتصادية على طائلة مجلس الوزراء للبت بها قبل بدء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، لم تتمكن من توزيع خسائر الدين العام والفجوة المالية للمصرف المركزي، وهو امر اساسي لبدء هذه المفاوضات. المشروع الوحيد الذي يمكن ان يطلق المفاوضات، وفق ما يؤكد خبراء، هو ان يصار الى تفاهم على اعادة توزيع الخسائر في شكل تدريجي، فتحمل المسؤولية للطرف الاكثر مسؤولية. وهنا يقترح عدد من الخبراء توزيع الخسائر وفق اربع محطات اساسية:

- المسؤول الاول عن عملية توزيع الخسائر هي الدولة والحكومة اللبنانية التي اقترضت اموال مصرف لبنان واضاعتها.
- المسؤول الثاني هو مصرف لبنان الذي قبل بديون المصارف وجمع سندات الاوروبوند وجمع الديون كلها لصالح الدولة اللبنانية منها ما هو من المصارف.
- المسؤول الثالث هي المصارف التي تصرفت باموال المودعين بطريقة غير قانونية سعيا الى كسب نسب فائدة كبيرة او تمويل مشاريع كانت تعود عليها بالفائدة الكبرى.
- اقل من يتحمل نسبة الخسائر هم المودعون وهم الضحايا الاساسيون. الامر الذي اخر اي عملية انفاذ كان يفترض ان تنهض بواقع المواطنين المزري، وتبعد عنهم شبح الخوف من الجرائم الذي بدأ يتحول الى واقع ملموس.



Safety, Security...  
Satisfaction

+961 1 702 000  
www.metropolitansecurity.com.lb



METROPOLITAN DEFENSE  
AND SECURITY SOLUTIONS



BENELLI  
DEFENSE

FIOCCHI

CZ B&T

+961 1 702 000

www.mds-me.com

info@mds-me.com

الحصر، الى اثنتين من النسب المالية التي يضمنها صندوق النقد في اي نموذج اصلاح مالي:

1 - الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي.  
2 - الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي.

كما هو واضح، الودائع مباشرة وغير مباشرة وهي في اساس هاتين النسبتين، فالدين العام ممول في معظمه من الودائع. الواقع الحالي لهاتين النسبتين، بغض النظر عن اي سعر تحويل للناتج المحلي الى الدولار، انطلاقا من السعر الرسمي 1500 ليرة الى سعر السوق السوداء الحالية، يفوق باضعاف مضاعفة النسب المطلوبة من صندوق النقد وهي على حد علمي، تدور حول 1.2 - 1.3 مرات في ما يتعلق بنسبة الودائع الى الدخل الاهلي الاجمالي، وحوالي المرة الواحدة نسبة الدين العام الى الناتج الاهلي الاجتماعي. كما ان اهمية هاتين النسبتين تسحب على مطلب الصندوق المتعلق باعادة التوازن الى المالية العامة، وعليه، تشكل هذه النسب الخطر الحقيقي على الودائع واعتمادها في الحالة اللبنانية الراهنة لا يجوز، لا مهنيا ولا علميا وبالاخص ادبيا. الخطر عينه، يكمن في مسمى التوزيع العادل للخسائر بين الدولة ومصرف لبنان والمصارف. في ظل انعدام النشاط الاقتصادي وتعطل المؤسسات لا يمكن الحديث عن هذه النسب، اذ يفترض بنا اعادة تشغيل الاقتصاد والوصول الى الوضع الطبيعي، واي مستوى سيحدد سعر الصرف، ومن ثم يمكن الحديث عن هذه النسب. اذا لم تعترف الدولة بدينها، لن تصطلح الامور، لقد "حُمِل" القطاع الخاص قطاعا عاما فاسدا غير عملي وغير منتج. المطلوب الحفاظ على الودائع، واعادة احياء القطاع الخاص.

■ الا يحتاج ذلك الى عودة الثقة؟  
□ الثقة هي من مسؤولية الدولة، التي يجب ان تبدأ التفاوض مع المدينين واعترافها بدينها الداخلي. فالوضع يتطلب استقرارا ورؤية واضحة تساعد على استقطاب الاستثمارات من دون الاضرار الى بيع قطاعات حيوية، يمكن اعتماد صيغة "التوريق" التي تعتمد دول الخليج العربي اليوم.

■ ما هو المطلوب قبل توزيع الخسائر على الجهات المعنية؟  
□ ان الارقام التي تم تداولها تشير الى ان خسائر الدولة تصل الى 69 مليار دولار والفجوة في البنك المركزي 55 مليار دولار. المطلوب قبل توزيعها معرفة حجم دين الدولة وكيفية توزيعه بين الدين الخارجي والداخلي، فالخارجي معروف ويتعلق بسندات الاوروبوند، اما الدين الداخلي فيتعلق بالدين المتوجب على الدولة للمصارف، وما حجم الدين المتوجب عليها لمصرف لبنان، واذا كان يوجد مديون آخرون. يمكن ان نسأل هل الفجوة لدى مصرف لبنان هي من ضمن مبلغ 69 مليار ام يجب زيادتها. يجب ايضا معرفة حجم خسائر المصارف التشغيلية التي عليها الاعلان عن الرقم بوضوح، لأن على الدولة ان تعيد ما استدانته من المصارف ومصرف لبنان. فاين هي خسائر المصارف؟ هل هي ناتجة من الدين المتوجب على الدولة وودائع المصارف في البنك المركزي؟ اذا جُمع الرقمان يكون المجموع اكثر من ذلك المعلن في خطة الحكومة السابقة، على اساس ان الودائع تراجعت. وما هو ارتباط توزيع الخسائر بالنسب الثلاث الاساسية التي طلبها صندوق النقد، يعني نسبة الدين الى الدخل القومي وهي تقريبا ثلاث مرات، ونسبة الودائع الى الدخل القومي وهي

## يجب توضيح مصير ودائع الزبائن ومتى ستعاد اليهم

تقريبا خمس او ست مرات او اقل قليلا، وتصغير العجز. عندما يوضحون هذه العلاقة، يتقرر من سيتحمل الخسائر. ايضا لدى المصارف مؤونات يجب عليها ان تعلن عن حجمها وانكشافها على الدولة وعلى القطاع الخاص، من هنا ايضا يمكن معرفة قيمة الخسائر. كما يجب ان نعرف تركيبة خسائر المصارف. وقبل معرفة تحديد الخسائر ايضا، يجب معرفة ما الاستراتيجيا التي سيتبعونها لاطفائها. فهل سيعتمدون مقارنة راديكالية بحيث يجب امتصاص الخسائر في الوقت الحاضر او تكون تدريجية؟ لذا قبل معرفة الخسائر يجب توافر شفافية مطلقة وواضحة.

■ ما هي العناصر التي يضمنها صندوق النقد في اي نموذج اصلاح مالي؟  
□ لا بد من لفت النظر على سبيل المثال وليس



ع. ش